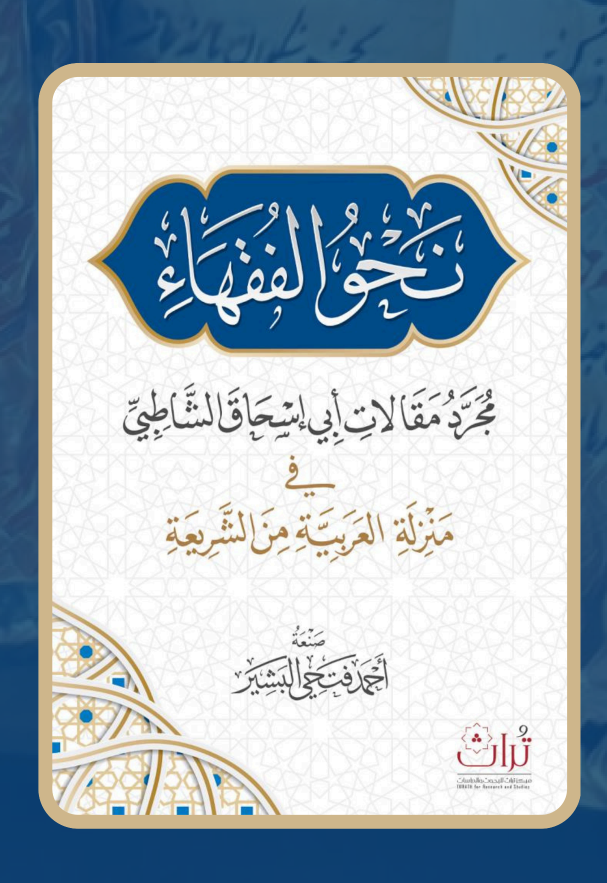


"نَحْوُ الفقهَاء" وإشكاليّة المصطلَح





"نحو الفقهاء"

وإشكالية المصطلح

يَرى الدكتور أحمد فتحي البشير، في مقدمة كتابه: «نحو الفقهاء: مجرّد مقالات أبي إسحاق الشاطبي في منزلة العربية من الشريعة» أنّ ثَمّ تَمايُزًا بين (نحو النحاة) و(نحو الفقهاء)، لذلك وجدَ مسائلَ من النحو ومَباحثِه لا يُساعِد النظرُ فيها على أخذ المَعاني وتقريرها من نصوص الشــرع عن طريق النحـو وحـدَه، وأنّ ثَمّ مسائل نحوية ترَكَها الفقهاءُ أو زادوها، وأنّ هذا كلَّه يفسِّر مصطلَح (نحو الفقهاء) -بحسب رأيه-.

واستشهدَ على ذلك بما سماه "دلالات" و"إشارات" من صنيع العلماء، فذكرَ من هذه الإشارات: تأليفَ ابن الميداني (نحو الفقهاء)، وتأليف ابن العربي (ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين)، وتأليفَ ابن طولون (إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء)، وإطلاقَ أبي حيان الأندلسي عبارة (نحو الفقهاء) على مقدمة ابن الحاجب في النحو!

وهنا سأقف وقفات مع هذه "الإشارات" واحدة تلو الأخرى، لمعرفة مدى صحّة ما بناه عليها من تفسير مصطلح (نحو الفقهاء) -هذا-:

الأولى:

كتاب "نحو الفقهاء"، لسعيد بن أحمد الميداني (ت ٥٣٩هـ)، هو كتاب مفقود لا يُعرَف له أثر حتى الآن، ولم أجِد مَن نقلَ عنه، فلذلك لا يُعرَف محتواه، ولا نستطيع الحكم عليه بشيء، لا موافَقةً لقول الزاعِم ولا مخالَفةً.

الثانية:

كتاب "مُلجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين"، لابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، وهو مفقود أيضًا، إلا أنّ الدكتور فريد الزامل، جمَع من كتب ابن العربي المسائل التي أحال فيها إلى كتابه هذا، وأعمَلَ عليها دراسة بعنوان: (مسائل كتاب "مُلجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين" النحوية، جمعًا ودراسة) ونشَرها في مجلة الدراسات اللغوية، (مج١٨/ ع٤)، سنة (٢٠١٦م).

وبالنظَر إلى عنوان الكتاب نجده صريحًا في الدلالة على مقصد واضِعه، إذْ يرى أنّ في علم النحو واللغة مسائل دقيقة غامضة، يحتاج الفقيه إلى معرفتها لفهم النصوص الشرعية على الوجه الصحيح.

ثُمّ بالنظر إلى بعض المسائل الّتي حواها الكتاب يتأكّد لنا مراد المؤلِّف، فهو إنما يحثّ الفقهاء على التمكّن من علم النحو، ليسلمَ لهم فقهُهُم؛ فيورِد بَعضَ المسائل التي اختلف الفقهاء فيها، محاوِلًا أن يحسم الأمر ببيان الوجه النحوي

وما يفيده من حُكْمٍ راجح، كما في مسألة (دلالة "لا" النافية للجنس).

بينما في مسألة (وصف معمولَينِ مختلفَي العامل) فإنّه يَذكر فيه اختلاف النحاة بين مجيز ومانِع، ثُمّ يرى أنّ هذه المسألة لا تؤخَذ من طريق النحاة، وإنما من طريق اللغويين، لأن الاستعمال اللغوي حاكِم على النحو -بله على الفقه-.

فهكذا هي مسائل الكتاب، **ليس فيها أنّ للفقهاء ما يُميّز نحوَهم عن النحاة.**

ولعلَّ جمال الدين الإسنويّ (ت ٧٧٢هـ) حين ألّف كتابه "الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة" كان متأثِّرًا بابْن العربي، فجمَع من أصول النحو أكثر من (١٥٠) أصلًا، خرّج عليها الكثير من مسائل الفقه.

فنستفيد من هذين الكتابَين أنّهما **دعوة للفقهاء إلى التمكّن من النحو واللّغة**، وهكذا كان صنيع أكابر الفقهاء والأصوليين، فهذا الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) أقامَ في عِلم العربيّة عشرين عامًا، فقيل له في ذلك، فقال: (ما أردتُ به إلّا الاستعانة على الفقه) -كما جاء في "مناقب الشافعي" للبيهقي-.

وهذا الإمام ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) يقول في كتابه "الإحكام": (فرضٌ على الفقيه أن يكون عالمًا بلسان العرب... عالمًا بالنحو... فمَن جهل اللغة... والنحو... لم يحلّ له الفتيا).

وهذا أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) يقول في كتابه "البرهان": (ولا يكون المرء على ثقة من هذا الطرف -يعني أصول الفقه- حتّى يكون محقِّقًا مستقلًّا باللّغة والعربيّة).

بل إنّ مِن **غرائب** آراء الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) أنّه كان لا يوجِب على الفقيه المجتهد أن يجتهد في أيّ علم من علوم الآلة إلّا العربية -كما في كتابه "الموافقات"-؛ فمع أنّ هذا القول فيهِ ما فيهِ، إلّا أنّ الشاهد منه هو إيجابه على الفقيه أنْ يبلغ درجة الاجتهاد في علوم العربية.

وهذا أبو عُمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) كان من أهل الحديث، فلمّا تعلّم النحو صارت له ملَكة في الفقه، ولذا يَروي عنه تلاميذُه كأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) وأبي جعفر الطبري النحوي (توفي أواخر القرن الثالث تقريبًا)، أنه كان يقول: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" -كما في ترجمته من "معجم الأدباء"-.

الثالثة:

كتاب "إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء"، لابن طولون الصالحي (ت ٩٥٥هـ)، وقد قمتُ بتحقيقه ودراسته عن نسخةٍ فريدة بخطّ المصنِّف، ولم أنشره عندما رأيتُ الدكتور علي موسى الكعبي نشره في بحثٍ محكّم، بمجلة أبحاث ميسان، (مج١٦، ع٣١)، سنة (٢٠٢٠م).

وهذا الكتاب لعلّ ابن طولون قد خطر له أن يعلّقه عندما طالَعَ كتاب شيخه جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) "الأشباه والنظائر"، فإنّ محتوى هذا الكتاب موجود كله في كتاب شيخه، ولم يُشِر ابن طولون إلى ذلك، ولا يُشترط أن يكون اكتفى بجمع النصوص من كتاب شيخه، فربما عاد إلى مَراجع السيوطي لينهل منها مباشرة.

وبالنظر إلى محتوى الكتاب -وهو صغير الحجم-، نرى أنّ غايتَه ما جاء في خاتمتِه، فقد أوردَ فيها قول الإمام الكسائي (ت ١٨٩هـ): (مَن تبحّر في عِلم العربية تَهدّى إلى جَميع العُلوم).

وقسّم ابن طولون كتابه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيه حكايات الكسائي مع فقهاء عصره، ولا سيما القاضي أبو يوسف (ت ١٨٢هـ).

والفصل الثاني: فيه خمس عشرة مسألة فقهية مُخرَّجة نحويًّا، منتقاة من كتاب: "الإذكار بالمسائل الفقهية" لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، وهو كتاب مفقود.

والفصل الثالث: فيه سؤال وُجِّه إلى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عن الفرق بين قولهم: (والله لا كلمت زيدًا ولا عَمرًا ولا بكرًا) بتكرار (لا) وبدون تكرارها، فأجاب عنه وبيّن ما يترتّب على هذه الوجوه مِن أحكام فقهية.

ثمّ ختَم ابن طولون الكتاب بخبرٍ فيه ذِكْر المحادَثة التي جرت بين الكسائي

ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) في مجلس هارون الرشيد (ت ١٩٠هـ)، وقال فيه الكسائي مقولته الآنفة الذكر: (مَن تبحّر في عِلم العربية تَهدّى إلى جَميع العُلوم). فأراد محمد بن الحسن أن يختبر صدق قوله، فقال له: (ما تقول فيمن سها في سجود السهو، هل يسجد مرة أخرى؟)، فقال الكسائي: (لا)، قال: (لِمَ؟)، قال: (لأنّ النحاة قالوا: المصغَّر لا يصغَّر).

إذنْ فالكتاب بذلك لا يخرُج عن الكتب المذكورة سابقًا، الّتي فيها دعوة إلى التبحّر في النحو واللّغة، لأجل فقه نصوص الشرع، والفتيا في مسائل الدين.

وقد يدلّ على ذلك أيضًا أنّ ابن طولون أقام كتابه على ثلاثة أعلام، ليكونوا أبطال كتابه هذا، وهم: الكسائي، والزجاجي، وابن هشام. وكلُّهم يصنَّفون في النحاة لا في الفقهاء.

الرابعة:

إطلاق أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) عبارة (نحو الفقهاء) على "مقدمة ابن الحاجب في النحو"، وهي عبارة يُقِرُّ الزاعِمُ أنّ أبا حيّان أراد بها انتقاصَ ابنِ الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، أي أنّ مقصد أبي حيان بها هو الإشارة إلى ضعف الفقهاء في علم النحو.

ولهذا كان عدد من العلماء -ولا سيما شرّاح الحديث- يصطلحون على هذا بمصطلح (لحن الفقهاء) دلالة على ضعف كثير ممن تصدّى للفقه في علوم

العربية، نحوًا، أو صرفًا، أو لغةً... حتى صنّف بعض أهل العلم في ذلك مصنّفًا مفردًا، كابن برّي (ت ٥٨٢هـ)، في كتابه "غلط الضعفاء من الفقهاء"، ويسمى عند العلماء "لحن الفقهاء" على الاختصار. وإن كان كثير من مآخذه لا يسلَّم له بها، لكن الشاهد أنّ الفقهاء قد فشا فيهم الضعف في العربية.

ومن أجْل ذلك قال ابن السراج الشنتريني (ت ٥٥٠هـ) في "تنبيه الألباب": (لقد رأيتُ جماعةً من الفقهاء المتقدّمين الذين لم يبلغوا درجة المجتهدين، قد تكلّموا في مسائل من الفقه فأخطؤوا فيها، وليس ذلك لقصور أفهامهم، ولا لقلّة محفوظاتهم، ولكن **لِضَعفهم في هذا العلم** -أيْ: النحو- وعدم استقلالهم به).

ومما يُذكَر في هذا الصدد كلمة عزيزة للعلامة النحوي الحمصي: **محمد علي طه** الدرّة (ت ١٤٢٨هـ)، يرويها عنه تلميذه ماهر دعدوش في "الدرر السَّنية في دراسة المقدّمة الآجرّوميّة"، قال: (وأوّل حُبّي لهذا العِلم الشريف أنّي عندما أتيته -أي: شيخه الدرّة- أطلبُ القراءة عليه، نظرَ إليَّ بعين الفراسة، وقال: هل تطلُب العلمَ الشَّرعيّ؟ قلتُ: نعَم. قال: يا بُني، مَن لم يعرف النحو لا يوثَق بِعِلْمه، وإيّاك ولحن الفقهاء).

وبَعد ما سبَق من بيان، أسجِّل هذه المَلاحِظ:

الملحظ الأول: أنَّ الزاعِمَ لمْ يَذكر عدَم اطلاعه على هذه الكتب التي استشهد بها! بل ساقها سياق العارف بها! عدا كتاب ابن الميداني الذي ذكرَه بقوله: (ولعلّ الميداني... أراد هذا المعنى)! أشعَرَ القارئَ أنّه يتكهّن حين قال

(لعلّ)، دون أن يصرِّح بعدم اطلاعه عليه، أو بأنّه كتاب مفقود، وزاد على ذلك أنّه نسبَه إلى الميداني الأب مؤكِّدًا ذلك بِذِكر تاريخ وفاته: (٥١٨هـ)، والصواب أنّه لِابْنِهِ سعيد (ت ٥٣٩هـ).

والأمانة العلمية تقتضي أن يصرِّح بعدم اطلاعه على هذه المَصادر، وأنّه كان يخمّن مضامينها بناءً على عناوينها الّتي راح يفسّرها من عنديّاته.

الملحظ الثاني: بالإضافة إلى صنيعه المذكور في الملحظ الأول الذي فيه **تدليسٌ** يوهِم القارئَ بأنه يتكلَّم عن اطلاعٍ ومعرفةٍ وليس عن تكهّن وتخمين، كانت النتيجة إيجاد **تفسير لمصطلح "نحو الفقهاء" لا تصحّ نسبته إلى أحد من العلماء**، بل لا يصحّ هذا التفسير نفسُه؛ إذْ لا أَعرفُ أحدًا زعم أنّ نصوص الشرع يتوقّف أخْذُ معانيها وتقريرُها على عِلم النحو وحده! فإنّ علوم اللغة متعددة ليست هي النحو فقط، وكلّها واجبٌ على الفقيه التبحّرُ فيها ولا يقتصر على النحو فحسب!

فهل سنسمع غدًا مصطلح: (لغة الفقهاء) على اعتبار أنّ لهم لغة رووها عن العرب ربما هي غير التي دوّنها اللغويون؟ أو مصطلح (بلاغة الفقهاء) وكأنّهم سيأتون بمباحث تختص بهم دون البلاغيين؟! أو حتّى في غير علوم اللغة، كالمنطق والحساب -مثلًا-؟!!

أو هل سنسمع هذه المصطلحات لأنّ كلّ عِلْم من هذه العلوم لا يستقلّ بإيضاح معنى النص الشرعي -كما زعم هذا الباحث في مفهوم مصطلح نحو

الفقهاء عنده-؟!

إنّ هذا -إذَن- لَمِن مسلسلات **العبث العلمي**.

الملحظ الثالث: إقرار الزاعِم أنّ مقصد أبي حيان من (نحو الفقهاء) إنما هو الانتقاص والذمّ، ولكنه مع ذلك يحاول لَيّ هذا المقصد لصالح تفسيره الغريب، فيقول: (فهو مع مراده هذا لا يطعن في هذا المعنى الذي قرّرناه، إذْ أراد أنّ ابنَ الحاجب تعرّض لمسائل في العربية هي أليَق بكتابات الأصوليين والفقهاء، وهي هذه المسائل المُحتاج إليها في تقرير معاني كلام الشارع، فكأنّه يرميه بأنّه أدخلَ فنًّا في فنّ آخَر). وهذا باطل لا دليل عليه في سياق الكلام، كما أنّه لا يَليق بابن الحاجِب -ولا يُتصَوَّر منهُ- أنْ يَعمد إلى تصنيفٍ خالص في قواعد النحو فيخلطَه بأدواتِ عِلمٍ آخَر أو بمَسائله أو بأصوله!

إذن، فمعنى كلام أبي حيّان مفهوم من سياقه، وهو أنّه أبدى وجهة نظره في ضَعِف هذه المقدّمة، لأنّها برأيه صَدرت عن رجل غير مختص بالنحو ولا متضلع فيه. هذا رأيه الواضح، سواء اتفقنا معه أو خالفناه.

أما عن تداخل العلوم، فلها مكان آخَر، إذ لا إشكال بالنسبة لفقيهٍ أن يَدرُسَ مسألةً فقهيةً من جهةٍ نحوية، أو صرفية، أو بلاغية، أو تاريخية، أو ما شاء من علوم أخرى؛ فكل العلوم لها مناهجها، وهذه المناهج يتبادلها الدارسون في جُلّ العلوم، فليست هي من إدخال فن في فن، وإنما هي من تلاقح العلوم وتكاملها، فيكون النحو -مثلًا- أداة لدراسة مسألة فقهية تُعِين على فهمها،

كما يكون التاريخ -مثلًا- أداة لدراسة مسألة لغوية تفيد بيان تطوُّر دلالةِ لفظةٍ ما؛ فهذا شأن آخَر غير ما نحن فيه، ولا يمكن أن نجعَل له مصطلحات من مثل: (نحو الفقهاء)، و(تاريخ اللغويين).

الملحظ الأخير: أنّ إطلاق عبارة (نحو الفقهاء) في كلام بعض أهل العلم، إنما يراد بها ما يُشبه عبارة: (شِعر العلماء) للدلالة على ضعف شاعريته بالنسبة لشعر الشعراء المطبوعين، فالعلماء تغلب عليهم الصنعة العلمية (لفظًا ومعنى) فتؤدّيهم إلى الوقوع في التكلُّف.

وقد بانَ مما أوردناه من استعمالات العلماءِ عبارةَ (نحو الفقهاء)، أنّها جاءت مرّةً على سبيل التوهين من عِلم الفقهاء بالنحو، وجاءت أُخرى على سبيل دعوةِ الفقهاء إلى التضلّع من علم النحو، والغوص في دقائقه، لِيَسلم لهم فِقهُهم.

أمّا جَعلُه مصطَلَحًا فلا يكون إلّا بضوابط وشرائط؛ فالذي يضع مصطلَحًا يحتاج إلى:

١. الجراءة **والصدق**، فيكون صريحًا في أنّه هو واضع هذا المصطلح بالمعنى الذي يحدّده، ولا يَنسبه إلى العلماء **بتكلُّفِ تأويلِ كلامهم وإخراجِه عن سياقِه**، ولا بأس أن يستأنس بإشارات قريبة من مقصده في وضع المصطلح، على أن تكون إشارات حقيقيّة **لا وهْميّةٍ تَكهُّنيّة**.
٢. كما أنّه يحتاجُ في وَضعِ المصطلَح إلى مراعاة الهدف الرئيس مِن وَضْعِ

المصطلَحات، وهو التمييز والاختصار، لضمان التواصل العِلميّ **السالم من التشتيت والتمطيط.**

٣. كما يحتاج إلى أن يتأكّد من سلامة هذا المصطلح من النقض، ويختبره بالإلزامات والإيرادات، **كي يسلَم من العبَثيّة في التنظير العِلميّ، ولا ينتهي به الحال إلى مثل هذا المصطلح الذي ناقشناه.**

والله من وراء القصد.

كتبه: عمر ماجد السنوي

في يوم عاشوراء، سنة ١٤٤٥هـ

يوافقه: ٢٨ / ٧ / ٢٠٢٣م

بمدينة الموصل

نُشِرَت هذه الدراسة في مجلّة (أفكار)

الصادرة عن وزارة الثقافة الأردنية

في عددها: (٤٢٦) – تموز/ ٢٠٢٤م



تموز 2024 | العدد 426

ثقافية شهرية -تصدر عن وزارة الثقافة منذ 1966

المملكة الأردنية الهاشمية

ملف العدد

الرياضة ودورها الثقافي والإعلامي

من مواد الملف:

المثقفُ وكرة القدم؛ تنافر أم تلاق؟

سيكولوجيا الجماهير في الملاعب

426

مجلة أفكار

مجلة شهرية ثقافية
تصدر عن وزارة الثقافة
المملكة الأردنية الهاشمية

426 / تمـوز 2024

الموقع الإلكتروني لمجلة أفكار:

http://www.afkar.jo

كما يمكن تصفّح المجلة على موقع الوزارة:

www.culture.gov.jo

المراسلات باسم رئيس التحرير:

E.mail: afkar@culture.gov.jo

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة:

(1090) 2010 / د

العنوان البريدي:

الأردن - عمّان ص.ب: 6140

الرمز البريدي: 11118

تأمل هيئة تحرير المجلة من الكتّاب مراعاة ما يلي:

- ترسل المادة المطبوعة ألكترونياً مشفوعة بصورة للهوية الشخصية، أو لجواز السّفر لغير الأردنيين على عنوان البريد الإلكتروني للمجلة.
- أن لا تكون المادة قد نشرت سابقًا.
- أن لا يتجاوز عدد كلمات المادة 2000 كلمة في حده الأقصى.
- الصور المرسلة للمادة يجب أن تكون عالية الدقة والوضوح على أن لا تقل عن 1 ميجا بايت.
- هيئة التحرير هي الجهة المخوّلة بقبول المادة للنشر أو الاعتذار عن عدم نشرها.
- تحتفظ المجلة بحقها في التصرف بالمواد التي تنشرها ويشمل هذا الحق الطباعةالورقية والنشر الإلكتروني، ولا يجوز إعادة نشر مواد مجلة «أفكار» دون إذن مسبق من هيئة تحرير المجلة.
- يرسل الكاتب اسمه الثلاثي، واسم الشهرة الذي يُعرف به، ورقمه الوطنّي (للكتّاب الأردنيين)، ونبذة عن سيرته الذاتية (للمرة الأولى فقط).
- يرفق مع المواد المترجمة نبذة عن سيرة مؤلّف النص المترجَم، ويُشار إلى المصدر المترجَم عنه.
- يخضع ترتيب المواد المنشورة لاعتبارات موضوعية وفنية.
- بخصوص التوثيق في المقالات والدراسات المرسلة للمجلة أن تكون الهوامش في الصفحة الأخيرة منها.



ملف العدد

الرياضة ودورها الثقافي والإعلامي

مفتتح 4

4 **إشكالياتٌ ثقافيّةٌ / أكرم الزعبي**

ملف العدد 6

7 تقديم: الرياضة ودورها الثقافي والإعلامي

8 الرياضةُ الأردنيّة؛ ما بين الإنجازات وإسهاماتها في القطاعات الأخرى/ رنا السعيد

11 المثقفُ وكرة القدم؛ تنافر أم تلاق؟/ معن البياري

20 الرياضةُ ودورها الإعلاميّ/ مهند محادين

27 سيكولوجيا الجماهير في الملاعب/ د. ميساء الرواشدة

34 الرياضة والعلاقات الدولية/ د. جمال الشلبي

42 الرياضة الأردنيّة؛ ماضٍ.. حاضرٌ.. ومستقبلٌ/ مصطفى صالح

47 دور الجامعاتِ والمدارسِ في نشر الوعيِّ الرياضيِّ/ د. محمد الدبابسة

المحتويات

مقالات ودراسات 50

51 السلطة والمحمول الثقافي في قصيدة "كتاب الملوك" للشاعر أمين الربيع/ عبد الرحيم جداية

56 قضية ميراث المرأة الأردنية/ د. عبدالله مطلق العساف

59 موسوعة الرواية الفلسطينية وطرائق بناء الشخوص؛ ليوسف حطّيني / عمر محمد جمعة

63 قراءةٌ موضوعيّةٌ لروايةِ "العَتَبات" لمفلح العدوان/ د. إيناس الخلايلة

70 المعجم العربي ودوره في التّعلم/ سعيد الفلاق

73 الميتا سرد في " شارع سقف السيل" للقاص محمد عارف مشة/ أُسَيْد الحوتري

77 زياد العناني.. سيرة شعرية ضد هشاشة الكائن/ حسين جلعاد

83 الخط العربي ووسائطه التقليدية/ محمد أبو عزيز

86 الشارقة بين التراث والحداثة/ د. علي عفيفي غازي

94 الإعلاميُّ حاتم الكسواني؛ رائدُ الإعلامِ التنمويّ/ عامر الصمادي

99 شذرات حول الفلسفة/ سمر الفوالجة

105 نحو الفقهاء وإشكالية المصطلح/ عمر السنوي

إبـــــداع 110

111 بَهوٌ أوّلُ/ د. إيمان عبد الهادي

112 الشَّاعِرُ/ سعيد يعقوب

113 فوضى منزل بارد/ عمر أبو الهيجاء

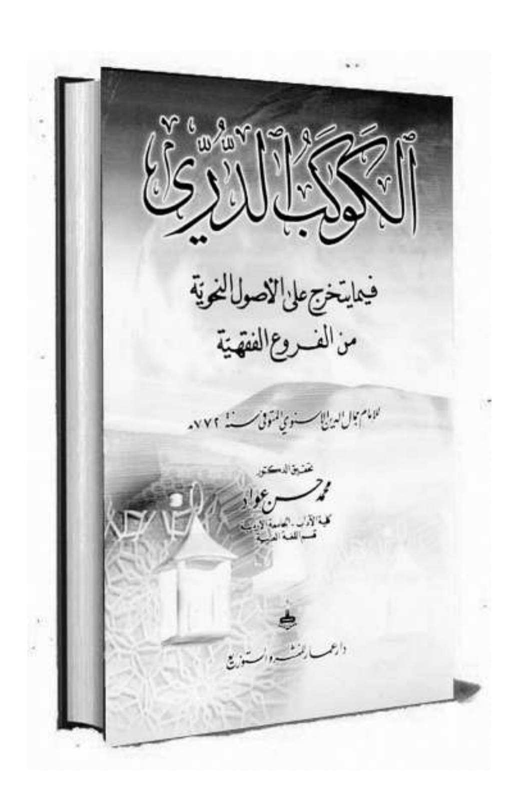
114 لقطاتٌ من عمقِ المشهدِ/ محمد ياسين

116 السيارة/ ماجدة العتوم

118 عِشرة عمر/ محمد حسين السماعنة

نوافذ ثقافية: محمد سلام جميعان 120

مدارات البوح: جمال القيسي 124



"نحو الفقهاء" وإشكالية المصطلح

عمر السنوي*

يَرى الدكتور أحمد فتحي البشير في مقدمة كتابه نحو الفقهاء: مجرد مقالات أبي إسحق الشاطبي في منزلة العربية من الشريعة أنّ ثَمّ تمايُزًا بين (نحو النحاة) و(نحو الفقهاء)، لذلك وجد أنّ ثَمّ مسائلَ من النحو ومَباحثه لا يُساعِد النظرُ فيها على أخذ المعاني وتقريرها من نصوص الشرع عن طريق النحو وحده، وأنّ ثَمّ مسائل نحوية ترَكَها الفقهاء أو زادوها، وأنّ هذا كلَّه يفسِّر مصطلح (نحو الفقهاء) -بحسب رأيه-.

واستشهدَ على ذلك بما سماه "دلالات" و"إشارات" من صنيع العلماء، فذكرَ من هذه الإشارات: تأليفَ ابن الميداني (نحو الفقهاء) وتأليف ابن العربي (ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين) وتأليفَ ابن طولون (إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء) وإطلاقَ أبي حيان الأندلسي عبارة (نحو الفقهاء) على مقدمة ابن الحاجب في النحو!

وهذا ما سأقف عنده بهذه الإشارات واحدة تلو الأخرى، لمعرفة مدى صحّة ما بناه عليها من تفسير مصطلح (نحو الفقهاء)

*كاتب وباحث عراقي

1. كتاب "نحو الفقهاء"، لسعيد بن أحمد الميداني (ت 539هـ)، هو كتاب مفقود لا يُعرَف له أثر حتى الآن، ولم أجِد مَن نقلَ عنه، فلذلك لا يُعرَف محتواه، ولا نستطيع الحكم عليه بشيء، لا موافَقةً لقول الزاعِم ولا مخالَفةً.

2.كتاب "ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين" لابن العربي المالكي (ت 543هـ) كتاب مفقود أيضًا، إلا أنّ الدكتور فريد الزامل، جمَع من كتب ابن العربي المسائل التي أحال فيها إلى كتابه هذا، وأقامَ عليها دراسة بعنوان: (مسائل كتاب "ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين" النحوية، جمعًا ودراسة) ونشَرها في مجلة الدراسات اللغوية، (مج18/ ع4)، سنة (2016م).

وبالنظَر إلى عنوان الكتاب نجده صريحًا في الدلالة على مقصد واضِعه، إذْ يرى أنّ في علم النحو واللغة مسائل دقيقة غامضة، يحتاج الفقيه إلى معرفتها لفهم النصوص الشرعية على الوجه الصحيح.

ثُمّ بالنظر إلى بعض المسائل التي حواها الكتاب، يتأكّد لنا مراد المؤلف، فهو إنما يحثّ الفقهاء على التمكّن من علم النحو، ليسلمَ لهم فقهُهُم؛ فيورِد بَعضَ المسائل التي اختلف الفقهاء فيها، محاوِلًا أن يحسم الأمر ببيان الوجه النحوي، وما يفيده من حُكْمٍ راجح، كما في مسألة (دلالة "لا" النافية للجنس).

بينما في مسألة (وصف معمولَينِ مختلفَي العامل) فإنّه يَذكر فيه اختلاف النحاة بين مجيز ومانِع، ثُمّ يرى أنّ هذه المسألة لا تؤخَذ من طريق النحاة، وإنما من طريق اللغويين، لأن الاستعمال اللغوي حاكِم على النحو - بله على الفقه -.

فهذه هي مسائل الكتاب، ليس فيها أنّ للفقهاء ما يميّز نحوَهم عن النحاة. لذا وجب التوضيح

ولعلَّ جمال الدين الإسنويّ (ت 772هـ) حين ألّف كتابه "الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية" كان متأثرًا بابن العربي، فجمع من أصول النحو أكثر من (150) أصلًا، خرّج عليها الكثير من مسائل الفقه. فنستفيد من هذين الكتابَين أنّهما دعوتان للفقهاء إلى التمكّن من النحو واللّغة، وهكذا كان صنيع أكابر الفقهاء والأصوليين، فهذا الإمام الشافعي (ت 204هـ) أقامَ في عِلم العربيّة عشرين عامًا، فقيل له في ذلك، فقال: (ما أردتُ به إلّا الاستعانة على الفقه) كما جاء في "مناقب الشافعي" للبيهقي.

وها الإمام ابن حزم (ت 456هـ) يقول في كتابه "الإحكام": (فرضٌ على الفقيه أن يكون عالمًا بلسان العرب... عالمًا بالنحو... فمَن جهل اللغة... والنحو... لم يحلّ له الفتيا).

وهذا أبو المعالي الجويني (ت 478هـ) يقول في كتابه "البرهان": (ولا يكون المرء على ثقة من هذا الطرف - يعني أصول الفقه - حتى يكون محققًا مستقلًا باللّغة والعربيّة).

بل إنّ مِن غرائب آراء الشاطبي (ت 790هـ) أنه كان لا يوجِب على الفقيه المجتهد أن يجتهد في أيّ علم من علوم الآلة إلا العربية - كما في كتابه "الموافقات"-؛ فمع أن هذا القول فيه ما فيه، إلا أنّ الشاهد منه هو إلزامه الفقيه أنْ يبلغ درجة الاجتهاد في علوم العربية.

وهذا أبو عُمر الجرمي (ت 225هـ) كان من أهل الحديث، فلمّا تعلّم النحو صارت له ملَكة في الفقه، ولذا يَروي عنه تلاميذُه كأبي العباس المبرد (ت 286هـ) وأبي جعفر الطبري النحوي (توفي أواخر القرن الثالث تقريبًا)

أنــه كان يقول مثلما ورد في ترجمته بمعجم الأدباء: "أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه".

3.كتــاب "إتحاف النبهاء بنحو الفقهاء"، لابن طولون الصالحي (ت 955هـ) وقد قمتُ بتحقيقه ودراسته عن نسـخةٍ فريدة بخـط المصنِّف، ولم أنــشره عندما رأيتُ الدكتور علي موسى الكعبي نشره في بحث محكّم، بمجلة أبحاث ميسان، (مج16، ع31)، سنة (2020م).

و لعلّ ابــن طولون خطر له أن يؤلفــه عندما طالَعَ كتــاب شــيخه جــلال الديــن الســيوطي (ت 911هـ) "الأشباه والنظائر" فإنّ محتوى هذا الكتاب موجود كله في كتاب شيخه، ولم يُشِر ابن طولون إلى ذلك، ولا يُشترط أن يكون اكتفى بجمع النصوص من كتاب شيخه، فربما عاد إلى مَراجع الســيوطي لينهــل منها مباشرة. وبالنظر إلى محتوى الكتــاب -وهو صغير الحجم- نرى أنّ غايتَه ما جاء في خاتمتِه، فقد أوردَ فيها قول الإمام الكسائي (ت 189هـ): (مَــن تبحّر في عِلم العربيــة تَهدّى إلى جَميع العُلوم).

وقسّم ابن طولون كتابه إلى ثلاثة فصول:

الأول: وفيه حكايات الكســائي مــع فقهاء عصره، ولا سيما القاضي أبو يوسف (ت 182هـ).

والثــاني: وفيه خمس عشرة مســألة فقهيــة مُخرَّجة نحويًّا، منتقاة من كتاب: "الإذكار بالمسائل الفقهية" لأبي القاسم الزجاجي (ت 340هـ)، وهو كتاب مفقود.

والثالث: وفيه سؤال وُجِّه إلى ابن هشام (ت 761هـ) عن الفرق بين قولهم: (والله لا كلمت زيدًا ولا عَمرًا ولا بكرًا) بتكرار (لا) وبــدون تكرارها، فأجاب عنه وبيّن ما يترتّب على هذه الوجوه مِن أحكام فقهية.

ثمّ ختَم ابن طولــون الكتاب بخبرٍ فيه ذِكْر المحادَثة التي جرت بين الكســائي ومحمد بن الحســن الشــيباني (ت 189هـــ) في مجلس هارون الرشــيد (ت 190هـ)، وقال فيه الكســائي مقولته الآنفة الذكــر: (مَن تبحّر في عِلم العربيــة تَهــدّى إلى جَميع العُلوم) فــأراد محمد بن الحســن أن يختبر صدق قوله، فقــال له: (ما تقول فيمن ســها في سجود الســهو، هل يسجد مرة أخرى؟)، فقال الكســائي: (لا)، قال: (لِمَ؟)، قال: (لأنّ النحاة قالوا: المصغَّر لا يصغَّر).إذنْ، فالكتاب تبعا لذلك لا يخرُج عن الكتــب المذكورة ســابقًا، من حيث الدعــوة إلى التبحّر في النحــو واللّغة، لأجل فقه نصــوص الشرع، والفتيا في مسائل الدين.

وقــد يدلّ على ذلك أيضًا أنّ ابــن طولون أقام كتابه على ثلاثة أعلام، ليكونوا حجة كتابه هذا، وهم: الكسائي، والزجاجي، وابن هشــام. وكلهم يصنَّفون في النحاة لا في الفقهاء.

4.إطلاق أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) عبارة (نحو الفقهاء) عــلى "مقدمة ابن الحاجــب في النحو"، وهي عبــارة يُقِــرُّ الزاعِمُ أنّ أبــا حيّان أراد بهــا انتقاصَ ابنِ الحاجــب (ت 646هـــ)، أي أنّ مقصد أبي حيان بها هو الإشارة إلى ضعف الفقهاء في علم النحو.

ولهذا كان عدد من العلماء - ولا سيما شرّاح الحديث- يصطلحون على هذا بمصطلح (لحن الفقهاء) دلالة على ضعف كثــير ممن تصدّى للفقه في علوم العربية، نحوًا، أو صرفًــا، أو لغــةً... حتى صنّف بعض أهــل العلم في ذلــك مصنّفًا مفــردًا، كابن بــرّي (ت 582هـ)، في كتابه "غلط الضعفاء من الفقهاء"، ويُسمى عند العلماء "لحن الفقهــاء" عــلى الاختصار. وإنْ كان كثــير من مآخذه لا يســلَّم له بها، لكن الشــاهد أنّ الفقهاء قد فشــا فيهم

الضعف في العربية.

ومــن أجْل ذلــك قال ابــن السراج الشــنتريني (ت 550هـــ) في "تنبيه الألبــاب": (لقد رأيــتُ جماعةً من الفقهاء المتقدّمين الذين لم يبلغوا درجة المجتهدين، قد تكلموا في مســائل من الفقه فأخطؤوا فيها، وليس ذلك لقصــور أفهامهم، ولا لقلّة محفوظاتهم، ولكن لِضَعفهم في هذا العلم -أيْ: النحو - وعدم استقلالهم به).

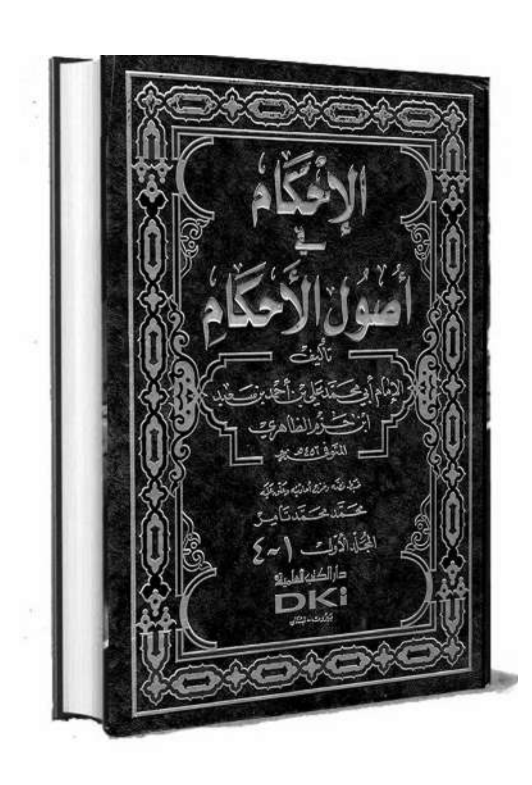
ومــما يُذكَر في هــذا الصــدد كلمةٌ عزيــزة للعلامة النحــوي الحمصي: محمد علي طه الدرّة (ت 1428هـ)، يرويهــا عنه تلميــذه ماهر دعدوش في "الدرر السَّــنية في دراســة المقدمة الآجرومية"، قــال: (وأوّل حُبّي لهذا العِلم الشريف أنّي عندما أتيته -أي: شيخه الدرّة- أطلبُ القراءة عليه، نظرَ إليَّ بعين الفراســة، وقال: هل تطلُب العلــمَ الشَّرعيّ؟ قلتُ: نعَم. قال: يــا بُني، مَن لم يعرف النحو لا يوثَق بِعِلْمه، وإيّاك ولحن الفقهاء).

وبَعد ما سبَق من بيان، أسجِّل هذه المَلاحِظ:

الملحــظ الأول: أنَّ الزاعِمَ لمْ يَذكــر عدَم اطلاعه على هذه الكتب التي استشــهد بها! بل ساقها سياق العارف بها! عدا كتــاب ابن الميداني الذي ذكــرَه بقوله: (ولعلّ الميداني... أراد هذا المعنى)! أشــعَرَ القــارئَ أنّه يتكهّن حين قال (لعــلّ)، دون أن يصرّح بعدم اطلاعه عليه، أو بأنّه كتاب مفقود، وزاد على ذلك أنّه نســبَه إلى الميداني الأب مؤكِّدًا ذلك بِذِكر تاريخ وفاته: (518هـ)، والصواب أنّه لِابْنهِ.

والأمانــة العلمية تقتــضي أن يصرّح بعــدم اطلاعه على هذه المصــادر، وأنّه كان يخمّن مضامينها بناءً على عناوينها التي راح يفسّرها من عنديّاته.

الملحظ الثاني: بالإضافة إلى صنيعه المذكور في الملحظ الأول الــذي فيه تدليسٌ يوهِم القــارئَ بأنه يتكلَّم عن اطلاعٍ ومعرفةٍ وليس عن تكهّن وتخمين، كانت النتيجة إيجاد تفســير لمصطلــح "نحو الفقهاء" لا تصح نســبته إلى أحد من العلماء، بل لا يصحّ هذا التفســير نفسُــه؛ إذْ لا أَعــرفُ أحدًا زعم أنّ نصــوص الشرع يتوقّف أخْذُ معانيهــا وتقريرُها عــلى عِلم النحو وحــده! فإنّ علوم اللغة متعددة ليست هي النحو فقط، وكلها واجبٌ على الفقيه التبحرُ فيها ولا يقتصر على النحو فحسب!



فهل سنسمع غدًا مصطلح: (لغة الفقهاء) على اعتبار أنّ لهم لغــة رووها عن العرب ربما هي غير التي دوّنها اللغويون؟ أو مصطلح (بلاغة الفقهاء) وكأنّهم ســيأتون بمباحــث تختص بهــم دون البلاغيــين؟! أو حتى في غير علوم اللغة، كالمنطق والحساب -مثلًا-.

أو هل سنســمع هذه المصطلحــات لأنّ كلّ عِلم من

هذه العلوم لا يستقلّ بإيضاح معنى النص الشرعي - كما زعم هذا الباحث في مفهوم مصطلح نحو الفقهاء عنده-؟!

إنّ هذا -إذَن- لَمِن ضروب العبَث العلمي.

الملحظ الثالث: إقرار الزاعم أن مقصد أبي حيان من (نحو الفقهاء) إنما هو الانتقاص والذمّ، ولكنه مع ذلك يحاول ليَّ هذا المقصد لصالح تفسيره الغريب، فيقول: (فهو مع مراده هذا لا يطعن في هذا المعنى الذي قررناه، إذْ أراد أنّ ابن الحاجب تعرّض لمسائل في العربية هي أليَق بكتابات الأصوليين والفقهاء، وهي هذه المسائل المُحتاج إليها في تقرير معاني كلام الشارع، فكأنّه يرميه بأنّه أدخلَ فنًّا في فنّ آخَر). وهذا ضربٌ باطل من الظن لا دليل عليه في سياق الكلام، كما أنّه لا يَليق بابن الحاجِب - ولا يُتصَوَّر منهُ- أنْ يَعمد إلى تصنيفٍ خالص في قواعد النحو فيخلطَه بأدواتِ عِلمٍ آخَر أو بمَسائله أو بأصوله!

إذن، فمعنى كلام أبي حيّان مفهوم من سياقه، وهو أنّه أبدى وجهة نظره في ضَعف هذه المقدّمة، لأنّها برأيه صَدرت عن رجل غير مختص بالنحو، ولا متضلع فيه. هذا رأيه الواضح، سواء اتفقنا معه أو خالفناه.

أما عن تداخل العلوم، فلها مكان آخَر، إذ لا إشكال بالنسبة لفقيهٍ أن يَدرُسَ مسألةً فقهيةً من جهةٍ نحوية، أو صرفية، أو بلاغية، أو تاريخية، أو ما شاء من علوم أخرى فكل العلوم لها مناهجها، وهذه المناهج يتبادلها الدارسون في جُلّ العلوم، فليست هي من إدخال فن في فن، وإنما هي من تلاقح العلوم وتكاملها، فيكون النحو -مثلًا- أداة لدراسة مسألة فقهية تُعِين على فهمها، كما يكون التاريخ -مثلًا- أداة لدراسة مسألة لغوية تفيد بيان تطوُّر دلالةِ لفظةٍ ما، فهذا شأن آخَر غير ما نحن فيه، ولا يمكن أن نجعَل له مصطلحات من مثل: (نحو الفقهاء)، و(تاريخ اللغويين).

الملحظ الأخير: أنّ إطلاق عبارة (نحو الفقهاء) في كلام بعض أهل العلم، إنما يراد بها ما يُشبه عبارة: (شِعر العلماء) للدلالة على ضعف شاعريته بالنسبة لشعر الشعراء المطبوعين، فالعلماء تغلب عليهم الصنعة العلمية (لفظًا ومعنى) فتؤدّيهم إلى الوقوع في التكلُّف.

وقد بانَ مما أوردناه من استعمالات العلماء لعبارة (نحو الفقهاء)، أنّها جاءت مرّةً على سبيل التوهين من علم الفقهاء بالنحو، وجاءت أُخرى على سبيل دعوةِ الفقهاء إلى التضلّع من علم النحو، والغوص في دقائقه، ليَسلم لهم فقهُهم.

أما جَعلُه مصطلَحًا فلا يكون إلا بضوابط وشرائط، فالذي يضع مصطلَحًا يحتاج إلى الجراءة والصدق، فيكون صريحًا في أنّه هو واضع هذا المصطلح بالمعنى الذي يحدّده، ولا يَنسبه إلى العلماء بتكلُّفِ تأويلِ كلامهم وإخراجِه عن سياقِه، ولا بأس أن يستأنس بإشارات قريبة من مقصده في وضع المصطلح، على أن تكون إشاراتٍ حقيقيةً لا وهميّةً تَكهُّنيّة. كما أنّه يحتاجُ في وَضعِ المصطلَح إلى مراعاة الهدف الرئيس مِن وَضْعِ المصطلَحات، وهو التمييز، والاختصار، لضمان التواصل العلمي السالم من التشتيت والتمطيط. كما يحتاج إلى أن يتأكّد من سلامة هذا المصطلح من النقض، ويختبره بالإلزامات، والإيرادات، كي يسلَم من العبثية في التنظير العلمي، ولا ينتهي به الحال إلى مثل هذا المصطلح الذي ناقشناه. والله من وراء القصد.